كـلـمـة

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال سليمان

أمـــــام

الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها العادية الرابعة والستين

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في : ٢٠٠٩/٩/٢٥

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, N. Y. 10017

السيّد الرئيس،

أتوجّه إليكم بدايةً بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة الـ ٦٤ للجمعيّة العامة للأمم المتحدة، معرباً عن التقدير لسلفكم رئيس الدورة السابقة الأب *Miguel d'Escoto Brochmann* على جهوده.

وأخصّ بالشكر سعادة أمين عام الأمم المتحدة السيد بان كي مون على تقريره السنوي الشامل عن أعمال المنظمة، وعلى الأهمية الخاصة التي يوليها باستمرار لقضايا لبنان وشعبه.

السيّد الرئيس،

إذ يتابع لبنان باهتمام كافة المواضيع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والقانونيّة المدرجة على جدول أعمال الجمعيّة العموميّة للأمم المتحدة، فهو يتطلّع بأمل واعتزاز إلى انتخابه للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وذلك بدعم واسع، على ما نتمناه، من الدول الشقيقة والصديقة.

ويتقدّم لبنان من هذا الاستحقاق بثقة، فهو عضو مؤسس لهذه المنظمة الدوليّة الجامعة، وشارك بصورة فاعلة في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وساهم شعبه منذ آلاف السنين في الحركة المكوّنة للحضارة، فابتدع عناصر أبجديّة متقدمة للتخاطب والتعامل والتحاور بين الأمم والشعوب، وجال البحار بحثاً عن آفاق جديدة للتعاون والتواصل. كما واضطلع بدور ناشط في نشر مبادئ الحريّة والديموقراطيّة وتعميق مفهوم العروبة وبناء مداميك النهضة الفكريّة والأدبيّة في العالم العربي.

وهو يجدد اليوم من على هذا المنبر التزامه ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعيّة الدوليّة، وعلى رأسها القرار ١٧٠١، واستعداده للمساهمة بمسؤوليّة وجديّة خلال السنتين المقبلتين في مداولات مجلس الأمن وقراراته، ولاسيما ما يخدم منها قضية الأمن والسلم في الشرق الأوسط، مع إيلاء اهتمام خاص بالمناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها كي تصبح أكثر قدرة على رفع التحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر.

وليس غريباً أن يكون الدستور اللبناني الصادر في العام ١٩٢٦، أيّ قبل عقدين من إنشاء الأمم المتحدة، نصّ على أنّ «حريّة الاعتقاد مطلقة في لبنان، وأنّ الدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حريّة إقامة الشعائر الدينيّة تحت حمايتها» ...

إنّ مثال العيش المشترك الذي يقدّمه لبنان، والذي يسمح للطوائف المختلفة بالمشاركة الفعليّة في الحياة السياسيّة، ضمن إطار صلب من الديموقراطيّة وحريّة التفكير والتعبير، يناقض نظريّات التطهير العرقي أو الديني أو أيّ عقيدة تدعو إلى فرض الرأي الواحد ونمط العيش الواحد.

من هنا دعوتي العام الفائت إلى جعل لبنان مركزاً دولياً معترفاً به لحوار الحضارات والأديان والثقافات، بما يتناسب مع دوره كجسر تواصل بين الشرق والغرب، ومع رسالته كبلد تعيش وتتفاعل على أرضه ثماني عشرة طائفة مختلفة بصورة فريدة ومميّزة؛

السيّد الرئيس،

من أولى المهمات المنوطة بمجلس الأمن الدولي العمل على حماية الأمن والسلم الدوليين. ولمن المؤسف فعلاً أن يبقى شرقنا العربي الذي نشأت في رحابه الديانات السماوية الثلاث، مركزاً رئيسياً من مراكز التوتر والنزاعات والحروب، وذلك منذ أن حلّت النكبة في فلسطين عام ١٩٤٨، ومذ هجّر أهلها.

إنّ أيّ حلّ لقضية الشرق الأوسط يتطلّب بطبيعة الحال تصوّراً مسبقاً ومتكاملاً لهذا الحلّ، الذي باتت تتوفّر عناصره الرئيسيّة في قرارات الشرعيّة الدوليّة وفي مرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام. ويتطلّب قبل كلّ شيء، توفّر إرادة سياسيّة فعليّة لدى الأطراف بالجنوح نحو السلام والالتزام بموجباته.

إلا أنّ مثل هذه الإرادة غير متوفرة لدى الجانب الإسرائيلي، حيث ما زال النقاش جارياً على المستويين الحكومي والشعبي، في شأن صوابيّة السلام العادل وجدواه؛ فضلاً عن التهديدات الإسرائيليّة المتمادية بشنّ الاعتداءات والحروب كوسيلة من وسائل فرض السيطرة والهيمنة وتكريس الأمر الواقع؛ هذا، إن لم يكن بهدف التوسّع والتهجير وهضم المزيد من الحقوق الفلسطينيّة والعربيّة. بينما توافقت الدول العربيّة من جهتها على تقديم مبادرة متكاملة للسلام أقرّتها بالإجماع في قمة بيروت العام ٢٠٠٢.

لذا تبرز الحاجة لدعوة المجتمع الدولي إلى المباشرة باعتماد أساليب الضغط المناسبة لإلزام إسرائيل على الإيفاء بموجباتها الدوليّة تجاه عمليّة السلام، وذلك ضمن مهل زمنيّة محددة ومعقولة، وفقاً لما دعت إليه القمة العربيّة الأخيرة في قطر.

وإلا، كيف سيكون بمقدورنا إقناع شعوبنا أنّ باستطاعة المجتمع الدولي فرض حل شامل وعادل لمختلف أوجه النزاع في الشرق الأوسط، بما في ذلك الانسحاب من كامل الأراضي العربيّة المحتلة وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، إذا لم يتمكّن لغاية الآن من أن يرغم إسرائيل على الكفّ عن بناء المستوطنات ورفع الحصار الجائر عن غزة ووقف تهويد القدس.

ولا يسعنا أن ننسى في هذا السياق، أنّ للشعوب حريّة الاحتفاظ بحقّها في استرجاع أراضيها المحتلة بالطرق المتاحة والمشروعة كافة، وفقاً لما تسمح به شرعة الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

وأنتم تعرفون كيف تمكّن لبنان من تحرير معظم أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي ربيع العام ٢٠٠٠، بعدما تمنّعت إسرائيل عن تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحابها الفوري وغير المشروط من كامل الأراضي اللبنانيّة، طوال اثنتين وعشرين سنة متتالية.

السيّد الرئيس،

تصادف اجتماعاتنا هذا العام الذكرى الستين لإنشاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويهمّ لبنان أن يؤكد في هذه المناسبة، أنّ حلّ قضيّة هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين هو سياسي قبل كلّ شيء، مع دعمنا الكامل لأيّ جهد يهدف إلى تعزيز برامج الوكالة وقدراتها، تمكيناً لها من تحسين الأوضاع المعيشيّة والإنسانيّة للاجئين، بالتعاون مع الدول المضيفة، بانتظار إيجاد الحلّ العادل والنهائي لمأساتهم.

ومثل هذا الحلّ لا يمكن أن يتنكّر بالتأكيد لحقّهم الطبيعي والشرعي في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصلية. كذلك لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن الدول المضيفة، أو بصورة متعارضة مع سيادتها وأوضاعها الخاصة ومصالحها القوميّة. من هنا رفض لبنان لأيّ شكلٍ من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، حفاظاً على حقهم في العودة، والتزاماً منه بما ينصّ عليه دستوره وميثاقه الوطني؛ وهو موقف لن يساوم عليه في مطلق الأحوال ولن يتراجع عنه. لذا أغتنم هذه المناسبة، كي أعرب عن امتناننا للدول التي بدأت تظهر تفهّماً لهذا الموقف اللبناني واستعداداً للدفاع عنه.

السيّد الرئيس،

لقد تمكّن لبنان خلال السنة المنصرمة من المحافظة على استقراره الداخلي، وتفكيك شبكات تجسس إسرائيليّة وخلايا إرهابيّة عديدة، والمثابرة على تنفيذ القرار ١٧٠١، وتعزيز علاقاته مع الدول الصديقة والشقيقة، وإجراء انتخابات

نيابيّة شهد العالم على شفافيتها ونزاهتها واعترف بنتائجها جميع المشاركين فيها. كذلك تمكّن من تعزيز صدقيته وتلافي تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة عليه، واستقطاب المزيد من السيّاح والمستثمرين، ورفع معدّل النموّ إلى ما يقارب الـــ ٦ في المئة. وهو يستعدّ لاستضافة الدورة السادسة للألعاب الفرنكوفونيّة في بيروت بعد أيّام.

وإذ تأخذ المشاورات الحكوميّة مداها وفقاً لأحكام الدستور ولما تستلزمه مقتضيات البحث عن التوافق الوطني، فإننا نتطلع إلى قيام حكومة وحدة وطنيّة في أقرب الآجال، تسمح بإعادة إطلاق عجلة الحكم ومباشرة ورشة الإصلاحات السياسيّة والإداريّة والقضائيّة التي يطمح إليها اللبنانيون وتخدم بالنتيجة شعبها لا سلطتها، فتنجح وتستمر.

في موازاة ذلك، وفي الذكرى الثالثة لتبنيّ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم ١٧٠١، يؤكد لبنان ضرورة استمرار السعي لإرغام إسرائيل على التزام كل مندرجات هذا القرار، ولاسيما الانسحاب من كامل الأراضي اللبنانيّة التي ما زالت تحتلها في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر، ووقف خروقاتها اليوميّة للسيادة اللبنانيّة، وتهديداتها المتمادية ضدّ لبنان ومؤسساته وبنيته التحتيّة ...

ولا يفوت لبنان أن ينوّه هنا بالدور الذي تضطلع به قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، وفقاً لقواعد الاشتباك المتفق عليها، وباستمرار التنسيق بينها وبين الجيش اللبناني، مؤكداً حرصه على سلامة هذه القوات، ومثمّناً جهود قائدها وعناصرها وتضحياتهم في خدمة قضية السلام والاستقرار.

في المقابل، لن يتوانى لبنان عن المضيّ في الدعوة والسعي إلى إلزام إسرائيل دفع التعويضات المناسبة عن الأضرار البالغة التي تسببت بها اعتداءاتها المتكررة ضدّ لبنان، (بما في ذلك الأضرار الناجمة عن البقعة النفطيّة التي انتشرت جرّاء القصف الإسرائيلي على محطة الجيّة الحراريّة صيف العام ٢٠٠٦).

لقد أثبتت تجارب السنوات الـــ ٦١ السابقة مجموعة حقائق وهي :

١- إنّ قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

٢- إنّ اللجوء إلى القوة من قبل إسرائيل لفرض الأمر الواقع لا يجدي، ولن يوهن إرادة الشعب العربي وتصميمه على استرجاع حقوقه.

٣- كما وإنّ الحلول الجزئيّة والمنفردة لا تنتج سلاماً حقيقياً.
والحلول البعيدة عن العدالة لا تدوم.

لقد كان للتحوّلات السياسيّة والفكريّة والعقائديّة العميقة التي شهدها العالم منذ منتصف القرن المنصرم الأثر البالغ في أوضاع الأمم والشعوب وعلاقاتها، فضلاً عن تراكم المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة بصورة مقلقة.

ومهما اتخذت الصراعات والأزمات في السابق طابعاً محلياً أو إقليمياً، فإنّ أيّ أزمة أو صراع اليوم في ظلّ العولمة بات صراعاً شاملاً أو ذا أبعاد شاملة، كما يتبيّن ذلك على سبيل المثال من ظاهرة الإرهاب الدولي ومن تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة ومن الأمراض المتنقلة من قارة إلى أخرى.

السيّد الرئيس،

لم تكن الحروب منذ عصور غابرة إلى زمننا اليوم، سوى معاناة مأساوية مؤلمة ومكلفة تغمرها، كما في أشرس الملاحم، الدماء والدموع والخيبات.

لذلك، نأمل في أن تستمرّ الأمم المتحدة التي أنشئت في الأصل لتلافي الحروب وحلّ النزاعات بالطرق السلميّة، في صلب المسعى الدولي الناشط وغير المحايد لإحقاق الحقّ وتكريس العدالة.

وشكـــــــــــــراً.